«المركزي» يسابق «السوداء» في رفع سعر صرف الدولار أمام الليرة
٣٢٩ دولار الحوالات الرسمي وتخطى ٣٥٠ فيسبوكياً وتجارياً

الوطن

تحركات غير مفهومة للمراقبين تشهدها الأسعار في سوق الصرف المحلية بناء على المهام المنوطة بالسلطات النقدية المسؤولة عن ضبط إيقاع السوق في مصلحة المواطن والاقتصاد، وليس العكس.

فبعد انتشار معلومات عبر بعض المواقع الإلكترونية تتحدث عن اجتماعات في أروقة مصرف سورية المركزي تضم رجال أعمال من تجار وصناعيين بهدف تحديد آليات تدخل جديدة في السوق ستكون كفيلة بتعزيز قيمة الليرة، جاءت الأسعار لتخالف كل التوقعات المبنية على هذه المعلومات المؤكدة.

ورغم استجابة السوق غير النظامية لبضع ساعات لتلك الأخبار حيث انخفض الدولار دون ٢٤٠ ليرة، إلا أنه سرعان ما عاود ارتفاعه لمستوى ٢٤٢ ليرة، ولكن بحذر شديد، وهذا ما شكل فرصة مناسبة لتدخل المركزي بآلياته الجديدة، إلا أنه فاجأ الجميع برفع سعر صرف الدولار في النشرات الرسمية حتى ٧ ليرت في دولار تصريف الحوالات، ما قدم دفعاً جديداً للدولار «الأسود»، ثم رفعه من جديد إلى ٢٢٩ فتحرك الدولار قرب ٣٥٠ ليرة في التعامل التجاري لحاقاً بالأسعار التي تنشرها مواقع مشكوك فيها عبر الفيسبوك وبعض تطبيقات الموبايل وحتى القناة التلفزيونية التي انتشرت مؤخراً.

وهكذا يكون المصرف المركزي قد رفع دولار الحوالات بنحو ٤,٥ بالمئة في أسبوع وبما يزيد عن ٢,٢ بالمئة لوسطي المصارف وشركات الصرافة (المرخصة) بينما لم يرتفع بأكثر من ٢,٩ بالمئة في السوق السوداء، ليبقى سلوك المصرف المركزي هذا غامضاً وغير مفسر أبداً، إذ كانت التوقعات بتخفيض الأسعار أو على الأقل المحافظة على استقرارها عند المستويات التي كانت عليها. علماً بأن الوضع الراهن والمستجدات على جميع الصعد وخاصة السياسية والعسكرية على الميدان مهمة جداً وتنبئ بالخير، وهذا وحده دافع إيجابي مهم لتحسين قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، إلا أن ما يدور في كواليس السوق السوداء هو ما يفرض نفسه على السوق بحكم الأسعار المتداولة فيها والتي أصبحت المحرك لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، رغم تدخل مصرف سورية المركزي عبر ضخّ الدولار، بالأسلوب نفسه من دون تغيير، وذلك عبر عدد محدد من شركات الصرافة، وبعضها خالف القانون والأنظمة أكثر من مرة، من دون أن يحدث أثراً واضحاً في السوق ويؤثر بالشكل المطلوب في العرض الملائم للطلب، كي تتوازن الأسعار.

رسمياً، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٣٢٣,٥٦ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٣٢٣,٦١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٢٩ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية حسب القائمة ٣٥٧,٩٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٥٨,٠١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٣٦٣,٠٤ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

الصناعة تتعهد: تشميل جميع العاملين في الدولة بالتأمين الصحي الشامل وتثبيت العمال المؤقتين
العمالة الفائضة في المعامل والشركات المتوقفة إلى العاملة

الوطن

انتهت وزارة الصناعة من إعداد مذكرة تتضمن رد الوزارة على كتاب مجلس الوزراء رقم ٢١٤٩/ق تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ الوارد إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية حول المقترحات والتوصيات التي خلص إليها اجتماع هيئة مكتب العمال القطري.

وبهذا الخصوص بينت الوزارة أن المقترح المتضمن ضرورة الإسراع في ترميم معظم المعامل الخارجية عن الخدمة بسبب تخريبها أو سرقتها من المجموعات الإرهابية المسلحة مع تأمين الحماية الذاتية للمنشآت العامة والمعامل والشركات تبين أن بعض الشركات التابعة للمؤسسة التي تعرضت لسطو وتخريب المجموعات الإرهابية ما زالت تقع خارج السيطرة وعند تحرير المناطق التي توجد فيها هذه الشركات سيتم حصر الأضرار التي لحقت بها بشكل أدق ومن ثم التنسيق مع الجهات الوصائية لرصد الاعتمادات اللازمة لإعادة التشغيل وعودة عجلة الإنتاج إلى العمل. ويتم حالياً المتابعة مع إدارة شركة غراوي على الإعداد لتجهيز الشركة بما يلزم لعودة العاملين إلى مقر عملهم. كما تتم المتابعة لإعادة وتأهيل ما تضرر من الشركات التابعة والواقعة في المناطق الآمنة وفقاً للاعتمادات المخصصة للمؤسسة ضمن الخطة الإسعافية المقرة لعام ٢٠١٥ لكل من شركتي (ألبان دمشق- كونسروة دمشق). مع التأكيد على الشركات العاملة والواقعة تحت السيطرة لموضوع تأمين الحماية الذاتية من خلال إعداد الخطط وتأمين التجهيزات اللازمة لذلك «أجهزة إطفاء- مواد طبية للإسعافات الأولية- تدريب عناصر الإطفاء والإسعاف والحراسة».

وفيما يخص تثبيت العمال المؤقتين والنظر بمسألة انخفاض عدد العاملين بسبب إحالة الكثير منهم إلى التقاعد أو الخدمة الاحتياطية ومعظمهم من الخبرات الفنية المتميزة أوضحت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية أنه تتم المتابعة بشكل مستمر بخصوص تأمين العمالة اللازمة لتسيير العمل بالشكل الأمثل، حيث تم إرسال كتب إلى وزارة الصناعة تتعلق بتثبيت العمال المؤقتين وطلب تأمين حاجة المؤسسة والشركات من العمالة اللازمة من كل الفئات من مهندسين ومساعدين مهندسين إضافة إلى طلب إجراء اختبارات ومسابقات لبعض الشركات وذلك لتعويض النقص الحاصل لديها. وحتى تاريخه لم ترد الموافقات المطلوبة.

وحول مقترح تسوية أوضاع المياومين وغيرهم بإبرام عقود سنوية ممن لا تزال الحاجة قائمة لهم أشارت المؤسسة إلى أنه تم إرسال كتاب عن طريق وزارة الصناعة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال تطلب فيه الموافقة على تنظيم عقود سنوية للعمال الذين يعملون في وحدة مياه بقين بصفة مياومين والذي عددهم ٧١ عاملاً ولم ترد الإجابة حتى تاريخه.

كما تمت معالجة موضوع توزيع العمالة الفائضة في المعامل والشركات المتوقفة على الشركات والمعامل العاملة بحسب الاختصاص حيث تقوم المؤسسة بمتابعة العمل بهذا الموضوع حيث تم توزيع معظم العمالة الفائضة في الشركات المتوقفة بما يتوافق والحاجة التشغيلية المطلوبة وإصدار القرارات اللازمة لذلك. حيث انخفض عدد العاملين في المؤسسة والشركات التابعة من ٢٦٨٤ عاملاً ببداية العام ٢٠١٥ إلى ٢٤١٧ عاملاً وعاملة لغاية تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠.

وركزت المذكرة على تأهيل الموارد البشرية والإدارات العامة لتعزيز الكفاءة والخبرة حيث تتم المتابعة لتحسين مستوى العاملين في المؤسسة والشركات التابعة ورفع كفاءتهم من خلال عملية التأهيل والتدريب في جميع المجالات بالاستفادة من الدورات التدريبية لدى الجهات العامة. واستناداً إلى قرار وزير الصناعة رقم ١١٩٧ تاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ المتضمن إحداث وحدات التنمية الإدارية في الجهات التابعة فإنه يتم التنسيق مع كل من مديرية التنمية الإدارية في الوزارة ووزارة التنمية الإدارية للقيام بالمهام المطلوبة من تنمية وتطوير الموارد البشرية وإعداد نظم إدارة وتحسين الإنتاجية إضافة إلى تطوير واستخدام تقانات المعلومات وتبسيط الإجراءات من خلال تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعديل قانون التأمين الصحي وسلبياته في التعامل والأسعار والعلاج أوضحت الشركة أنه تم تشميل جميع العاملين في المؤسسة بالتأمين الصحي بتاريخ ٢٠١٥/٣/١. ونقترح أن يتم تشميل جميع العاملين في الدولة بالتأمين الصحي الشامل لجميع الأمراض من دون استثناء وأن يكون ملزماً لجميع المشافي والمستوصفات الحكومية باستقبال العاملين المشمولين بالتأمين والتشدد أكثر على جميع المتعاقدين بالالتزام من أطباء ومشافي ومخابر مع إمكانية التشميل لجميع أفراد الأسرة بما يحقق المنفعة للعامل بالشكل المطلوب.

وحول تأمين التيار الكهربائي والفيول والمازوت بشكل دائم للمعامل المنتجة، قالت: إنه نظراً للصعوبات التي تواجه سير العمل في الشركات المنتجة لجهة تأمين احتياجاتها من حوامل الطاقة (كهرباء- مازوت- فيول...) بالكميات والأسعار المناسبة وعدم استقرار توافرها وانعكاس ذلك سلباً على استمرارية العملية الإنتاجية وعلى كلفة المنتج النهائي فإن المؤسسة تؤكد هاتين التوصيتين من خلال ضرورة تأمين مستلزمات استمرارية العملية الإنتاجية من المشتقات النفطية والتيار الكهربائي واستقراره والإقلال من ساعات التقنين للمعامل المنتجة وذلك تفادياً للأعطال الفنية للخطوط الإنتاجية جراء الانقطاع المفاجئ والتوقف عن الإنتاج.

وحول موضوع ضعف السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض الشركات: للمعالجة بهذا الشأن ولضعف إمكانية المؤسسة في الوقت الحالي لتقديم المساعدة لنقص السيولة لديها بسبب توقف بعض الشركات الرابحة عن العمل حالياً نتيجة الظروف الراهنة التي يمر بها القطر اقترحت المؤسسة وحسب المذكرة أن يتم تقديم الدعم المالي من وزارة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية اللازمة لتطوير الخطوط الإنتاجية القائمة أو تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

وبخصوص إعادة تأهيل وتطوير خطوط الإنتاج فنياً وتكنولوجياً وتطوير المنتجات لتنافس منتجات القطاع الخاص بينت الوزارة أن المؤسسة تعمل على متابعة إعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية القائمة في الشركات التابعة وتطويرها والتوسع فيها وزيادة طاقاتها الإنتاجية بهدف خفض تكاليف الإنتاج وتوفير المنتجات في الأسواق بالجودة والكميات المطلوبة والأسعار المناسبة وزيادة القدرة التنافسية والتصديرية وذلك من خلال الإعداد للخطط السنوية للمشاريع الاستثمارية بالاستناد إلى دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المعدة للصناعات والأنشطة القائمة إضافة لنشاطات أخرى متنوعة على سبيل المثال (مشروع تعبئة المياه في وحدة السن- إقامة معمل لإنتاج العصائر في المنطقة الساحلية بمحافظة اللاذقية) المدرجان في الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥.

وحول ضرورة تشجيع المنتج الوطني ووضع قيود على استيراد المواد المشابهة بينت المذكرة أن هناك متابعة مع وزارة الاقتصاد- مديرية حماية الملكية لتأمين الحماية الكاملة لمنتجات الشركات التابعة للمؤسسة من التلاعب والتزوير وذلك بحماية شعار وأسم المنتج لكل من الشركات التابعة مع التأكيد على المشاركة بالمعارض منها معرض فود اكسبو للصناعات الغذائية.

والاهم توجيه الشركات التابعة للمساهمة مع مؤسسات التدخل الإيجابي لتسويق منتجاتها وتوفيرها في الأسواق المحلية شريطة الدفع نقداً إضافة إلى متابعة العمل بتوصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الموافقة على منح استيراد المياه المعبأة لنهاية العام الحالي.

المالية: ميزات مشروع قانون تسوية القروض القديم أفضل من ميزات المشروع الجديد

محمد راكان مصطفى

بيّن مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» أن مشروع قانون التسوية للقروض المتعثرة لدى المصارف العامة الذي حصل على موافقة الحكومة في اجتماعها الأخير والذي تمت إحالته على مجلس الشعب لم يأخذ بالملاحظات الجوهرية المقدمة من المصارف العامة، مؤكداً وجود ميزات في القانون القديم أفضل مما جاء في مشروع القانون الجديد. كاشفاً عن وجود أجواء عدم تفاؤل من العاملين في القطاع المصرفي والعاملين في قطاع الأعمال لقناعتهم بعدم جدوى مشروع القانون بالصورة التي أقر بها من مجلس الوزراء.

يشار إلى أنه لم يتسن لنا الحصول على كل التفاصيل، ووجه الخلاف الحقيقي على نص مسودة القانون، وكل ما علمناه أنه من الممكن أن يتم إقرار القانون بالصورة التي تم نشرها سابقاً على صفحات جريدة «الوطن» دون الأخذ باقتراحات مديري المصارف على هذه المسودة.

من جهة أخرى وعن موضوع منع السفر أوضح مصدر مصرفي مسؤول فضل عدم ذكر اسمه لـ«الوطن» أن إجراءات منع السفر بحق المقترضين المتعثرين يقع خلفها عدم تعاون المقترضين المتعثرين في قطاع الأعمال والقطاع الصناعي والاستثماري في موضوع تسديد القروض المتعثرة لمصلحة المصارف العامة.

مشيراً إلى أن الحل أمام المتعاملين المقترضين المنزعجين من قرار منع السفر مساعدة المصارف العامة لعدم اتخاذها قرارات منع السفر وذلك من خلال مراجعتهم للمصارف وتسديد ما أمكن من الديون المتعثرة حسب وضع كل متعامل وإمكانياته المتاحة وحسب ما يتم الاتفاق عليه مع المصرف، موضحاً وجود قناعة لدى المصرفيين بوجود شريحة ربما تكون واسعة من المتعاملين المتعثرين لدى المصارف تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة أو ببعض من التزاماتها للمصارف العامة على الرغم من الظروف التي يمر بها القطر، لافتاً إلى أن المصارف تنتظر حتى الآن المبادرة من المتعاملين للوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف العامة.

موضحاً أن منع السفر وسيلة لتحصيل الديون وليس غاية بحد ذاته وفي سياق آخر أوضح المسؤول أنه بالنسبة لموضوع مسودة قانون التعاقد بين المصارف العامة والخاصة تم التوافق بين المديرين القانونيين في المصارف العامة والمصرف المركزي على الصيغة الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي على موضوع التعاقد بانتظار دراسة الموضوع من رئاسة الحكومة وإقراره أصولاً.

بركات: الشركات الإنشائية تتنفس الصعداء
تفعيل مواد قانون العقود للتعويض عن المشاريع المتعثرة

الوطن

قال مدير شركة الطرق والجسور التابعة لوزارة الإنشاء والتعمير لؤي بركات للوطن أن كل الشركات الإنشائية تنفست الصعداء وذلك بعد أن طلب رئيس مجلس الوزارء بالعمل على تفعيل تنفيذ المادة ٦٣ من قانون العقود التي تنص على قيام الجهات صاحبة المشاريع بتشكيل لجان لدراسة فروقات الأسعار للمواد غير المسعرة من الحكومة موضحاً أن التغييرات التي تطرأ على الأسعار للمواد تشمل نوعين من المواد منها نوع تصدر فيه بلاغات من رئاسة مجلس الوزراء تهدف إلى تعديل الأثر المادي لأي تغير في الأسعار وخاصة الحديد والاسمنت والمحروقات وهي المواد الأساسية المكونة لعمل الشركة العامة للطرق والجسور وانعكاس هذه الأسعار على قيم المشاريع وهي نافذة وتصرف فوراً وبشكل تلقائي وتقوم الجهات العامة باحتسابها تباعا بحسب إنجاز المشاريع والنوع الثاني للأسعار التي تطرأ على المواد التي ليست لها تسعير وهي التي تتعلق بمضمون المادة ٦٣ حيث طلب رئيس مجلس الوزراء من جميع الجهات العامة العمل على تشكيل اللجان الخاصة باحتساب هذه الفروقات والتعويض عن الشركات المتعثرة.

وأضاف بركات إن هناك عدداً كبيراً من الجهات العامة كانت استجابتها مباشرة على الرغم من بقاء بعض الإشكاليات مع بعض الجهات العامة الأخرى نتيجة صعوبة العمل مع اللجان الخاصة بدراسة فروقات الأسعار اليوم ومن هذه الصعوبات أن هناك مواد تدخل في أعمال البناء والإكساء يتم تسعيرها واحتسابها بشكل مغاير لأسعارها الحقيقية في السوق وتصدر التسعيرة بشكل غير عادل ومنصف وهذا تعاني منه بعض الشركات الإنشائية التي تعمل مع مشاريع البناء أكثر من شركات أخرى حيث تتقلص هذه المعاناة مع الشركة العامة للطرق والجسور حيث إن بلاغات رئيس مجلس الوزراء الخاصة بالشركة وطبيعة عملها تكون في معظم الأحيان كافية لكون معظم مكونات مشاريعنا هي من الاسمنت والحديد والمحروقات وهي تصرف تباعا وأشار مدير الشركة العامة للطرق والجسور من جانب آخر أنه ونتيجة الأزمة فإن التعديلات على الأسعار شبه دائم ويتم مواكبتها من قبل الجهات صاحبة المشاريع.

وأشار بركات على صعيد آخر إلى أن الموازنة التقديرية للشركة العامة للطرق والجسور تبلغ نحو ١١ مليار ليرة للعام ٢٠١٦ تشمل في الجزء الكبير منها أعمال استكمال لمشاريع قديمة وأعمال صيانة للطرق المركزية واستمكال بعض العقد المرورية الضرورية أبرزها عقدة الديماس في دمشق وتحويلة دمشق الكبرى والربط الشمولي وعقدة الشيخ صالح العلي في طرطوس وعقدة الشريعة في حماة.

وكانت وزارة النقل قدرت للشركة إنجاز مشروع تحويلة الحفة الطرقية بتاريخ ٢٠١٥/٦/٦ لأنها تمكنت من تحقيق نسبة انجاز جيدة إضافة إلى جودة العمل من الشركة العامة للطرق والجسور وبعد أن تمكنت من استئناف العمل بالمشروع بعد توقفات متعددة منذ عام ٢٠٠٣ وبعد أن تم حل الإشكالات الفنية والمالية التي تعترض استكمال المشروع من وزارتي الأشغال العام والنقل.

ولفتت مصادر أخرى في السياق ذاته إلى أن تراجع بعض جبهات العمل يأتي نتيجة توصيات المجلس الأعلى للتخطيط الذي يوجه بين الفينة والأخرى إلى إيقاف الكثير من المشاريع حيث تراجع عدد المشاريع الجديدة كثيراً في الآونة الأخيرة وهو أمر متوقع وذلك لحين انتهاء الأزمة حيث الأولية الآن للمستلزمات الخاصة بمواجهة التحديات التي تعيشها البلاد حيث يأتي بعد ذلك انطلاق المشاريع الجديدة بعد إقلاع مشاريع إعادة الإعمار حيث يتم العمل حالياً على استكمال مشاريع سابقة والمشاريع التي تحتاج إلى استثناءات ويتم عرض حالات خاصة على المجلس الأعلى للتخطيط.

ملاحظات عضو في مجلس الشعب تستدعي محاسبة الفاسدين والمقصرين في مؤسسات التدخل الإيجابي

عبد الهادي شباط

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين من مديريات التجارة الداخلية في المحافظات تشديد الرقابة على صالات البيع للمستهلك التابعة لمؤسسات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس) لجهة تقيدها بالأسعار المحددة والمواصفات الجيدة والمنافسة ومن إدارات هذه المؤسسات محاسبة المقصرين والفاسدين والمخالفين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير تشكيلة متنوعة من جميع المواد الغذائية والضرورية للمواطنين وطرحها في الصالات ومنافذ البيع التابعة، وذلك بناءً على ملاحظات قدمها عضو مجلس الشعب محمد علي الخبي حول أداء وعمل مؤسسات التدخل الإيجابي ومنافذ البيع التابعة لها خاصة لجهة بيع هذه الصالات والمراكز العديد من المواد والسلع بأسعار أعلى من سعر السوق وهو ما اعتبره عضو مجلس الشعب منافياً لطبيعة ومهام هذه المؤسسات في التدخل الإيجابي والحفاظ على استقرار الأسعار وتوفير المواد والمستلزمات الأساسية للمواطنين.

وللتوسع حول الموضوع سألت «الوطن» معاون المدير العام للاستهلاكية محمد العمري عن آلية التسعير المتبعة لدى الاستهلاكية للمواد والسلع المعروضة في الصالات والمراكز حيث بين أنها تخضع لأسعار محددة مسبقاً ولا يمكن التلاعب أو الاجتهاد بذلك وأنه على سبيل المثال تتراوح نسب الأرباح المسموح بها للمواد الغذائية بين ٥-١٠٪ من قيمة المادة وبين ٧-١٠٪ لمعظم المواد والسلع غير الغذائية مثل المواد والتجهيزات الكهربائية والمنزلية.

وفي سؤالنا عن أسباب رفع سعر مادة السكر (الحر) الذي تعمل المؤسسة على بيعه للمواطنين من ١٣٥ ليرة إلى ١٥٠ ليرة بين أن مادة السكر وجميع المواد المستوردة عن طريق الخط الائتماني الإيراني تباع وفق توجيهات الوزارة ومجلس إدارة المؤسسة بأسعار تقل عن مثيلاتها في السوق بنسبة ٥٪ كحد أدنى وفي هذا السياق تمت دراسة سعرية لمادة السكر في السوق خلال الفترة الأخيرة واتضح وقتها أن سعر مبيع الكيلو الواحد من السكر هو ١٧٥ ليرة بالجملة وعليه تم تسعير مبيع الكيلو في صالات المؤسسة بـ١٥٠ ليرة وهو سعر أقل من السوق بنسبة تتجاوز الـ١٠٪ وضمن المسموح به.

وعن حالات التجاوز التي تم تسجيلها من إدارة المؤسسة وفروعها في المحافظات لبعض العاملين في صالات ومراكز البيع التابعة للمؤسسة وخاصة الباعة منهم خلال العام الحالي أكد العمري أنه لم يتم رصد أي حالة تجاوز وعدم معاقبة أي موظف بهذا الخصوص.

وللانتقال حول الموضوع نفسه إلى مديرية حماية المستهلك في الوزارة لاستطلاع رأي المدير باسل طحان الذي أكد تسجيل عدد من الضبوط والمخالفات بحق موظفين في مؤسسات التدخل الإيجابي دون أن يذكر عدد هذه الضبوط مكتفياً بالتوضيح بأن الضبط التموييني ينظم بحق المسؤول المباشر عن المخالفة مثل حال البيع بسعر زائد يتم تنظيم الضبط بحق الموظف الذي باع المادة أما في حال الإعلان عن الأسعار بسعر زائد يتم تنظيم الضبط والمخالفة بحق الموظف المسؤول عن الصالة أو المركز.

وعن الإجراءات التي تعمل بها حماية المستهلك لضبط حالات التجاوز التي تحصل في مؤسسات التدخل الإيجابي أوضح أن هناك تكثيفاً لعدد الدوريات المعنية بمتابعة عمل صالات هذه المؤسسات لجهة مراقبة الأسعار ومواصفات المواد المعروضة لديها ومتابعة أي شكوى ترد من المواطنين إضافة إلى مراقبة عمليات توزيع المواد المقننة في المراكز وخاصة مادتي السكر والرز.

وبالعودة لمعاون المدير العام وسؤاله عن حركة وحجم المبيعات التي حققتها المؤسسة خلال العام الحالي بين أن حجم المبيعات بلغت منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث نحو ١٥,٧ مليار ليرة وهو ما يمثل تنفيذ ٩٣٪ من حجم المبيعات المخطط للفترة نفسها وأن العدد الإجمالي لصالات ومراكز البيع التابعة للمؤسسة يبلغ ١٨٥٨ منها ٥٤٠ خرجت عن الخدمة بفعل الأزمة و٦١٨ صالة ومركزاً تعمل بشكل فعلي وأن المؤسسة ضمن خطتها في التوسع بعدد منافذ البيع التابعة لها أحدثت ٨ مراكز جديدة منذ بداية العام الحالي ٤ منها في محافظة السويداء و٢ في اللاذقية ومركز في كل من حمص وحماة.

بعد ارتفاع سعر زيت الزيتون.. الفلاح والمستهلك خاسران
١٠٥٧ ليرة سورية سعر كيلو الزيت الواحد

علي محمود سليمان

حسب تقديرات المختصين في القطاع الزراعي فإن سعر كيلو زيت الزيتون هذا العام يتراوح بين ٨٠٠ ليرة إلى ألف ليرة سورية، حيث سيكون سعر صفيحة زيت الزيتون للنوع الجيد بين ١٣- ١٦ ألف ليرة سورية، وزن ١٦ كغ، على حين وصل سعر البيدون من زيت الزيتون وزن ١٨كغ للنوع الجيد، بين ١٥- ١٦ ألف ليرة سورية، وبين ١٧- ١٨ ألف ليرة للنوع الممتاز.

وبذلك يكون سعر زيت الزيتون مرتفعاً للعام الثاني على التوالي، بعد أن شهد العام الماضي ارتفاعاً كبيراً عن الأسعار التي كانت رائجة سابقاً، حيث وصل سعر صفيحة زيت الزيتون العام الماضي إلى ١٣ ألف ليرة سورية، بينما كانت في العام الذي سبقه بسعر ٣٥٠٠ ليرة سورية كحد أعلى، ورغم هذا الارتفاع في السعر على جيب المستهلك الذي يعاني من ارتفاع أسعار جميع المواد، فإن مبيع زيت الزيتون بالنسبة للفلاح لا يعتبر رابحاً، وهو بالحد الأدنى يخرج بتكاليف إنتاجه إن لم يكن خاسراً.

وفي تفاصيل تكلفة إنتاج كيلو زيت الزيتون قمنا بدراسة للتكاليف حيث يسعر كيلو الزيتون كحد أدنى بـ٢٠٠ ليرة سورية للنوع الجيد للأكل أو للعصر، ويكلف عصر كيلو الزيتون في المعصرة ١٠ ليرات سورية، يضاف إليها تكلفة نقل ٥ ليرات سورية، وبذلك يكون ثمن طن زيتون للعصر ٢٠٠ ألف ليرة سورية يضاف إليها ١٥ ألفاً تكاليف نقل وعصر للطن الواحد، يكون المجموع ٢١٥ ألف ليرة سورية للطن الواحد من الزيتون، فإذا كانت الزيت المستخرج من طن زيتون بنسبة ٢٠ ٪ كحد وسطي، فإن طن الزيتون ينتج ٢٠٠ كيلو زيت زيتون، وبالتالي يكون ثمن كيلو الزيت الواحد ١٠٧٥ ليرة سورية، لم يضف إليها تكاليف القطاف وحراثة الأرض لكون أغلبية مزارعي الزيتون يقومون بقطاف الزيتون بأنفسهم كعمل عائلي ويحرثون الأرض

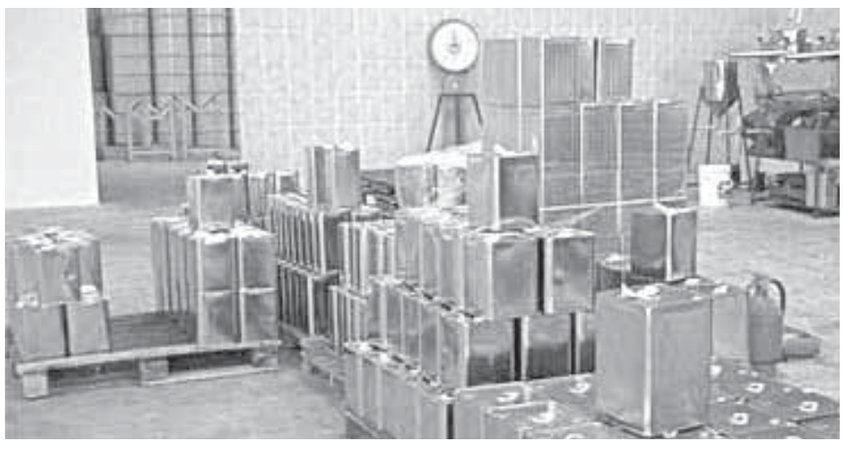

بأنفسهم ويقلمون الأشجار بأيديهم، ولكن من الضروري معرفة أن أجرة اليد العاملة لقطاف الزيتون هي ألف ليرة سورية باليوم الواحد، وأجرة ساعة الحراثة لجرار صغير هي ٣ آلاف ليرة سورية في الساعة، وأن دونم زيتون يتسع لثلاثين شجرة يحتاج لساعتين حراثة، بما يعادل ٦ آلاف ليرة سورية للدونم الواحد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية المهندس محمد كشتو أنه على الرغم من ارتفاع سعر زيت الزيتون هذا العام إلا أنه يعتبر خاسراً بالنسبة للفلاح مقارنة مع ارتفاع تكاليف الشحن والعصر وباقي عمليات الإنتاج للزيت، يضاف إلى ذلك خسارة القيمة المضافة نتيجة أن عمليات بيع زيت الزيتون في أسواقنا تتم بطريقة «الدوغما» وهي غير مجدية اقتصادية ولا تحقق مكاسب للفلاح، في حين المتعارف عليه عالمياً أنه يباع زيت الزيتون بعد خضوعه لعمليات فلترة وتعبئة بمواصفات ومقاييس عالمية.

وأشار كشتو إلى أن مشروع بنك زيت الزيتون الذي تم الاتفاق على إنشائه ما بين اتحاد غرف الزراعة السورية واتحاد المصدرين السوري ما زال قائماً ولكن تم التريث بإنشائه نتيجة لظروف الأزمة التي تمر بها البلد، حيث كان مقرراً في البداية إقامة المقر الرئيسي له في محافظة إدلب، ولكن نتيجة خروج مناطق مهمة في إنتاج الزيتون وخاصة في ريفي إدلب وحلب، فقد تم التريث بإقامة المشروع، لكونه أسس لدعم الفائض من الإنتاج، ولكن ما يتم إنتاجه حالياً يغطي حاجة السوق المحلية فقط.

يُذكرُ أن وزير الزراعة المهندس أحمد القادري، كشف سابقاً أن إنتاج سورية من الزيتون بلغ ١,١ مليون طن قبل الحرب، وكانت سورية في المرتبة الرابعة عالمياً والأولى عربياً في إنتاج الزيتون، والذي تراجع إلى أقل من النصف العام الماضي.